

بالكتابة بصير، يبدو تاريخاً لا يعود بنفسه إلى غير الكتابة نفسها. ولما كانت هذه على الدوام مرتحلة، فإنه يبدو معها من غير أصل. ذلك لأنه يصبح مثلها استنساخاً من غير أصل، وكتابة ثانية لا تعرف لنفسها بداية، ونهاية لنهايات لا تعرف لنفسها نهاية.

وإذا كانت الكتابة حدثاً ينجز نفسه خرقاً وتجاوزاً، فذلك لأنها حدث خلاق يلغي نموذجها، ويجدد مولوده. والكتابة بهذا المعنى فكٌ لمركزية التاريخ، وتشتيت لتعاقبية الأحداث. فهي تبدأ التاريخ باستمرار (وتجعله شاهداً عليها)، بحثاً عن غائب غيابه دائم، وانتظاره مستمر. وهذا أكثر ما فيها أصالة. وهي إذ تفعل ذلك، تعيش كل الأزمنة، وتستمر بعدها.

إن الكلام عن تاريخ الكتابة إذن، كلام عن شاهد وليس عن صانع. غير أن الشاهد ليس فرداً أحادياً، ولكنه متعدّد تعدد الكتابة نفسها. وليس ثابتاً قاراً، إنه متغير تغير الكتابة التي تفجر الأزمنة وتستمر بعدها. وهو بقول فصل المصنوع الميسر لما تشاء، وليس الصانع الحتمي لما يشاء. ومن هنا، فإن الحديث عن قوانين حتمية للتاريخ، إنما هو حديث أبدعته بلاغة الكتابة، ووضعت في جماليات الأسلوب، أي بوصفه نتوءاً وعدولاً وانزياحاً، وليس حديثاً عن ذات تدع قوانينها وتنجز بها ما تشاء. وما كان ذلك كذلك إلا لأن التاريخ في ممكنه مجاز. وهذا هو معنى الشهادة التي يتمثلها. ولو أنه كان غير ذلك لتوحد ذاتاً ونظاماً وأداء، ولاستطاع أن يعرف نقطة بدايته من غير أن يتعدّد. إلا أنه غير هذا، وسيظل هكذا، أي سيظل «غيراً»، فهذا هو قدره. وإذا كان الكلام يجري عنه وفق ترتيب: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فذلك لغرض منهجي شاءته الكتابة فيه، وليس لذات هو بها يكون. إذ لا ذات للتاريخ مستقلة، ولا